



DP WORLD



برنامج مكافحة القرصنة وبناء القدرات في الصومال

أول اجتماع خبراء حول

"بيئة الأعمال، والإصلاح التنظيمي، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية
للاستثمار في الصومال"



التقرير الصادر عن الاجتماع

إعداد: مؤسسة الشرق الأدنى والخليج العربي للتحليل العسكري (إينغما)

جاناب: شركة موانئ دبي العالمية (DP World)

قائمة المحتويات

- I. خلفية عامة 3
- II. مقدمة 4
- III. هيكل الاجتماع 5
- IV. مداخلة من جانب الوزارة الخارجية الإماراتية 6
- V. الإصلاح الحكومي 6
- VI. الانتقال من المساعدات إلى الاستثمار 9
- VII. القطاعات الرئيسية للنمو 11
- VIII. استنتاجات وتوصيات 12
- IX. الخطوات المقبلة 13

نظمت شركة موانئ دبي العالمية (DP World)، مشغل المحطات البحرية العالمي، بالتعاون مع مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (إينغما) بصفتها شريكاً معرفياً، اجتماع رفيع المستوى تحت عنوان "بيئة الأعمال، والإصلاح التنظيمي، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية للاستثمار في الصومال" بتاريخ 8 أبريل، 2014 في فندق موفنبيك، بوابة إبن بطوطة في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة. يندرج هذا النشاط ضمن إطار التزام شركة موانئ دبي العالمية (DP World) المستمر بالقيادة الريادية في القضايا التي تؤثر على قطاع النقل البحري. وقد استلزمت هذه المبادرة العمل مع وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الثلاث الماضية على تنظيم مؤتمر سنوي دولي حول مكافحة القرصنة يجمع قادة القطاعين العام والخاص يعقد في دبي. ويعتبر هذا الاجتماع الذي انعقد في أبريل الأول بين سلسلة لقاءات سيتم تنظيمها ضمن إطار التحضير لمؤتمر مكافحة القرصنة في العام 2014، مع التركيز على بناء القدرات الاقتصادية في الصومال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والمشاركة المجتمعية، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن مجالات أخرى مرتبطة بهذه القضية.

وتم التركيز في هذا الاجتماع على كيفية دعم الصومال ومساعدتها على بناء اقتصادها، وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل لشبابها كبديل عن امتهانهم القرصنة في البحر. كما وتمت دراسة فرص الاستثمار المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية الحيوية في الصومال، وذلك بهدف طرح خطط وحلول طويلة الأمد لمشاكل البلاد.

انعقد هذا الاجتماع وفقاً لقواعد شاثام هاوس لتشجيع النقاش المفتوح بين المشاركين مع الحفاظ على أسمائهم، وذلك بهدف التوصل إلى وضع توصيات فعالة وإلى استخلاص نتائج يمكن للقطاعين العام والخاص أن يبنوا عليها لدى القيام بمشاريع تجارية في الصومال. افتتح الاجتماع السيد محمد شرف، المدير التنفيذي للمجموعة، شركة موانئ دبي العالمية، ثم توالى على إلقاء الكلمات كل من معالي يوسف معلّم أمين، وزير الموانئ في الحكومة الاتحادية الصومالية، ومعالي البروفسور علي محمد غيدي، رئيس الوزراء السابق في الحكومة الاتحادية الصومالية، وسعادة السفير محش سعيد الهاملي، مدير إدارة التعاون الأمني الدولي في وزارة الخارجية الإماراتية.

تضمن الاجتماع ثلاث جلسات تم فيها تناول المواضيع الآتية: (أ) بيئة الأعمال الآخذة في التطور في الصومال، (ب) لمحة عامة والإصلاح التنظيمي الضروري في الصومال، (ت) والاستثمارات الرئيسية الناشئة في القطاع الاقتصادي في الصومال. شارك في الاجتماع 38 خبيراً رفيع المستوى، من بينهم ممثلون حكوميون من دولة الإمارات العربية المتحدة، وأكاديميون دوليون وصوماليون، وممثلون عن القطاع الخاص، وأصحاب مشاريع ورجال أعمال من دولة الصومال وغيرها. وقد كان اجتماع الخبراء هذا حدثاً فريداً من نوعه، لا سيما بعد أن توالى 16 متكلماً من خلفيات مختلفة على مشاركة آرائهم، فنتجت عنه مناقشات مثمرة ومكثفة.

كانت الأشهر الستة الأخيرة غير عادية بالنسبة إلى الصومال وعملية إعادة اندماجها في المجتمع الإقليمي والدولي. ففي البداية، وبناءً على مناقشات وبيان صفقة بوسان الجديدة 2012، وضعت اتفاقية الصومال (Somalia Compact) التي تم توقيعها في بروكسل في سبتمبر 2013 أساساً متيناً لتعبئة الموارد لدعم الحكومة الاتحادية الصومالية التي كانت قد مضت سنة واحدة على تشكيلها، وللمساعدة في إعادة إعمار البلاد.

وقد وضعت اتفاقية الصومال، على وجه التحديد، مجموعة واسعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات تشمل جميع المؤسسات الأمنية والقانونية والمالية في البلاد، مع التركيز بشكل خاص على تأثيرها على الانتعاش الاقتصادي. وتهدف "الصفقة الجديدة"، من الناحية النظرية، إلى نقل الصومال من حالة "الطوارئ إلى الانتعاش" خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهي الفترة التي سيتم فيها وضع دستور جديد للدولة الاتحادية الصومالية في العام 2015، وإجراء الانتخابات الصومالية في العام 2016. وبالتزامن مع توقيع اتفاقية الصومال، قامت حكومة الصومال الاتحادية بإصدار "خطة الإنعاش الاقتصادي" (ERP) الخاصة بها، وهي خطة تهدف إلى وضع رؤية مشتركة وإطاراً للتنسيق مع الصفقة الجديدة. وتركز "خطة الإنعاش الاقتصادي"، على المدى القصير، على تأمين الاستقرار وتوفير البنية التحتية الحيوية دعماً للقطاعات المنتجة، وتحديداً قطاعات الزراعة، والثروة الحيوانية، والمزارع، وصيد الأسماك، بما يؤمن فرصاً متزايدة للسكان للمشاركة في الأنشطة الإنتاجية. وتهدف الرؤية، على المدى الطويل، إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وإلى القضاء على الفقر بناءً على أساس الإدارة المسؤولة للاقتصاد الكلي، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وضمان الحصول على الخدمات بالتساوي. إذاً، وبشكل عام، تضع خطة الإنعاش الاقتصادي نهجاً مبدئياً لتوجيه عملية الانتقال من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الإنعاش المبكر والتنمية.

في هذا السياق، تمحورت مناقشات الاجتماع حول جعل الصومال بلداً أفضل، مع التركيز على تعزيز الاستقرار، وتأمين بنية تحتية آمنة، والنهوض بالتنمية من خلال القطاعات المنتجة والحيوية في البلاد.

تضمن الاجتماع ثلاث جلسات عمل؛ تناولت الأولى فرص إقامة مشاريع في الصومال على مستوى القطاعات. فبعد أن بدأ الوضع السياسي يبلغ مستوى جديداً من الاستقرار، أصبحت الصومال تشكّل سوقاً ناشئة جذابة لمختلف أنواع المستثمرين. ومع تزايد ثقة المستثمرين، دولياً وإقليمياً، وتحسن الوضع الأمني وإحراز تقدم واعد في المجال السياسي، بدأت فرص جديدة لإقامة مشاريع تبرز في جنوب ووسط الصومال، وفي بونتلاند وصوماليلاند. ويُشار إلى أن الشعب الصومالي المغترب كان مكوناً أساسياً من مكونات هذه الجلسة، نظراً لاطلاعهم الواسع على الاحتياجات والمستلزمات المحلية، ولكونهم في طليعة المعنيين بتجديد البيئة الاقتصادية في الصومال. وناقش المشاركون مجالات الاستثمار المحتملة، وكيفية استغلال الفرص الجديدة في البلاد أحسن استغلال لدعم الانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية للشعب الصومالي.

وتناولت الجلسة الثانية موضوع الإصلاح التنظيمي في الصومال. تعقبياً على النقاط التي تمت مناقشتها في الجلسة الأولى، تم التركيز على إعادة بناء الاقتصاد ضمن سياق التخطيط وتحديد المستلزمات القانونية المتعلقة بالإصلاح التنظيمي الذي لا يزال في مراحله الأولى في الصومال، وهو عنصر أساسي من العناصر المساعدة على إرساء حكم القانون فيها. وتم التشديد تحديداً على وضع أنظمة في الصومال، وعلى ضرورة وضع قوانين ملموسة في المجالات الآتية:

- إنشاء مشاريع تجارية (شركات)
- قضايا متعلقة بالعمال والموارد البشرية
- تسجيل ملكية
- الحصول على تسليفات
- حماية المستثمرين
- إنفاذ العقود
- إتمام الصفقات التجارية

تترتب عن هذه المؤشرات آثار هامة على تدفق رؤوس الأموال وإدماج البلاد في المجتمع الإقليمي والدولي.

وسلّطت الجلسة الثالثة الضوء على القطاعات الاقتصادية الرئيسية اللازمة لجعل عجلة الاقتصاد الصومالي تدور بدفعة قوية. وناقش المشاركون سبل دعم القطاعات الرئيسية المنتجة في الصومال، وهي قطاعات التعدين والزراعة والثروة الحيوانية

والاتصالات السلوكية واللاسلكية وتحويل الأموال، فضلاً عن قطاع النفط والغاز. واليوم، تشكل هذه المجالات الرئيسية محور النشاط الاقتصادي الصومالي الضروري لجعل الصومال سوقاً ناشئة رئيسية في المدى القصير. وتترتب عن هذه المجالات آثار هامة على إنتاجية العمال ورؤوس الأموال، وعلى البطالة والفقر وجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، والحد من الفساد. وقدّم خبراء من هذه القطاعات الرئيسية وجهات نظرهم حول النجاح والفشل، وشاركوا توصياتهم في هذا المجال.

IV. مداخلة من جانب الوزارة الخارجية الإماراتية

نوّهت وزارة الخارجية الإماراتية بالعمل الذي قامت به شركة موانئ دبي العالمية في مؤازرة جهود الحكومة الإماراتية عامةً وفي الصومال تحديداً. وأكدت على دعم دولة الإمارات للصومال على مدى سنوات عدة. وورد عنها البيان الآتي: "من المهم بناء الأمن في الصومال، لا لضمان سلامة المواطنين الصوماليين فحسب، بل أيضاً لجذب الشركات التي تود الاستثمار في البلاد. نحن نؤمن بأنه يجب على أبناء الشعب الصومالي المولودين في الشتات أن يسعوا إلى تحقيق مشاركة أعظم في إعادة بناء الصومال. كما أننا نشجع الحكومة الصومالية على الاستمرار في دعم الجهود الدولية المبذولة في المجال الأمني."

V. الإصلاح الحكومي

جددت الصفقة الجديدة الموقعة في بروكسل النقاش حول أفضل الطرق لبناء المستقبل الاقتصادي للصومال. وتشكّل خطة الإنعاش الاقتصادي في الصومال جزءاً من الخطة الموضوعة لفتح أبواب الصومال أمام المستثمرين. لكن يجب بذل جهود مدروسة في هذا المجال ضمن إطار عملية مستدامة. وترى جهات عدة أنه لا بد من إحراز تقدم اقتصادي راسخ قبل إقرار دستور اتحادي في العام 2015 وإجراء الانتخابات في العام 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن شريحة كبيرة من الشعب الصومالي العريق في الشتات، تسعى إلى جعل الصومال مكاناً أفضل لأبنائها. في الواقع، لن تتلاشى القرصنة إلا عندما تتسنى للشباب الصومالي فرصة التمتع بمستقبل مشرق يضمن لهم الاستمرار والازدهار أيضاً. وستلعب الجهود التي يبذلها الشعب الصومالي في الشتات دوراً كبيراً في مجال بناء القدرات، وهو واحد من أهم الأهداف التي يجري العمل على تحقيقها في الصومال. وإنما توجد ثغرة كبيرة في مجال التحصيل العلمي لدى الموظفين الحكوميين كما في هيكليّة عدد من المؤسسات الحكومية وقدراتها.

تُعتبر ثقة المستثمرين دليلاً هاماً على نجاح الإصلاح الحكومي. ومن الآن فصاعداً، سيتم السعي إلى تنميط مهمة رئيسية، ألا وهي بناء المؤسسات لتعزيز ثقة المستثمرين. ولا بد من وضع نظام لتحريك عجلة الاستثمار. وتم التأكيد على أنه "لا يوجد

نقص في السيولة النقدية للمشاركة في المساعدة والاستثمارات؛ انما نحن نحتاج ببساطة إلى نموذج يعمل لدى الحكومات والمجموعات الدولية والقطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الأفريقي للتنمية كان ناشطاً جداً في دعم البنك المركزي في الصومال ووزارة المال فيها. ولكن حدثت بعض الإخفاقات، وخصوصاً في البنك المركزي، بعد أن توالى أربعة حكام على رئاسته حتى الآن، فيما ينتظر حاكم دائم أن يتسلم منصبه فيه في الوقت الحالي. "على الرغم من إحراز تقدم ملموس، ما زلنا نحتاج إلى اقتصاد متمحور حول بنك مركزي قوي. صحيح أننا نجحنا مؤخراً في تزييل بعض العقبات، لكن الحكومة اتخذت تدابير جريئة نجحت في تعزيز الثقة محلياً ودولياً على حد سواء." نتيجة ذلك، يعطي اعتماد مزيد من الشفافية حول التدفقات المالية في البلاد نتائج رائعة في مجال تعزيز ثقة المستثمرين. وفي العام 2008، أجرى البنك الأفريقي للتنمية تقييماً ذاتياً للإدارة المالية العامة في الصومال لتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم. فساعدت هذه العملية في وضع برنامج للإصلاح التنظيمي وبناء القدرات المؤسسية. "الآن، أصبح لدينا فكرة واضحة عن مواطن القوة والضعف؛ كما أن البنك الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي يدعمان التغيير في هذه المجالات."

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تمويل عملية مكافحة تبييض الأموال والإرهاب بات ضرورياً للبنك المركزي. واليوم، يتم تعقّب مسار التحويلات المالية بدقة لضمان عدم توجيهها لدعم الإرهاب. وبغية دعم البنك المركزي وحكامه، تم إنشاء لجنة الحوكمة المالية (FGC) المؤلفة من الحكومة الصومالية والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي يعمل بشكل وثيق وبصفة استشارية مع حاكم البنك المركزي. بناءً على ذلك، يتم إصدار تقرير كل 30 يوماً حول أداء البنك المركزي. ومؤخراً، تمت مشاركة عقود مركبة ذات قيمة عالية مع لجنة الحوكمة المالية لضمان ترسيته بشفافية. كما ويتم إعداد الميزانية الوطنية سنوياً ورفعها لمجلس النواب. وتتم إعادة النظر في تشريعات مهمة مثل قانون البنك المركزي، ومشروع قانون الإدارة المالية العامة والاستثمارات الأجنبية بهدف وضع أساس قانوني وتخفيف مخاطر الاستثمار. ومع ذلك، لا يزال هناك أمور كثيرة يجب القيام بها، وخصوصاً في المجالات الإشرافية والتنظيمية.

تمهّد هذه التطورات الطريق لاعتماد مزيد من الشفافية في المساءلة والتنظيم. فمن الضروري تنظيم العمل المصرفي والمعاملاتي من خلال البنك المركزي، كونه يتضمن حساباً بعملة موحدة للبلاد، وينبغي أن يخلق قنوات رسمية لتدفق الأموال. أمّا التحدي الذي تتم مواجهته فيتمثل بإيجاد شركاء دوليين مستعدين للعمل مع البنك المركزي والبنوك الصومالية. "نحن نعمل مع مصارف تركية وبريطانية لنشجعها على المشاركة. ففي نهاية المطاف، يشكّل نظام الدفع ركيزة كل بلد." في هذا الصدد، تحتاج الصومال إلى إنشاء نظام دفع وطني للسماح بتدفق الأموال داخل البلاد، ومنها إلى الخارج ومن الخارج إليها. أيضاً، لا بد من وضع سياسة نقدية وإجراء إصلاح نقدي. فلا أحد يعرف حجم الاقتصاد الصومالي، والآن يتم السعي إلى بناء القدرات

الإحصائية للتمكن من تقييم الاقتصاد تقييماً دقيقاً. كما ويتم العمل على تنظيم عمليات صرف العملات الأجنبية والإصلاح النقدي.

كيف يمكن للشعب الصومالي أن يثق بالقيادة الجديدة للبنك المركزي؟ حين قدّم الحاكم السابق استقالته ووجه ادعاءات ضد صندوق النقد الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي، دار نقاش صريح للتصدي لهذه الادعاءات. وأعربت الحكومة عن استعدادها للقيام بكل ما يلزم لبناء ثقة الشعب الصومالي، والمجتمع الدولي لاحقاً. كما أنها تبنت ما تسلّمته من توصيات بغية السلوك بمزيد من الشفافية، واستعدت لاتخاذ الإجراءات اللازمة. "حتى اليوم، هم نفذوا كل ما وعدوا بفعله. إنهم صوماليون أنكياة جداً عادوا من الشتات للعمل وسط ظروف صعبة جداً، لأنهم شعروا بأن هذا هو الصواب الذي يجب فعله. هؤلاء هم الأشخاص الذين لا يغضون النظر عن الأخطاء. إنهم موجودون هنا لإعادة بناء البلد. فهم تركوا وظائفهم المريحة للتصدي لهذه التحديات بغية جعل الصومال مكاناً أفضل."

وتعليقاً على المشاريع التي قام البنك الأفريقي للتنمية بدعمها وتنفيذها في الصومال، جاء ما يلي: "لقد ركزنا جهودنا بمعظمها على عملية بناء القدرات، وهي ليست منظورة كما هي حال المشاريع الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، سوف تتسلم الحكومة خطة عشرية لبناء البنية التحتية للصومال، وهي تتضمن خطة رئيسية للطاقة والطرق ومجالات أخرى خلال العقد المقبل." وأضاف الممثل قائلاً: "لم يتم تقديم أي دعم فعلي للشركات الصغيرة والمتوسطة لأننا نشعر بأننا ما زلنا في مرحلة إعادة بناء أسس الاقتصاد المتين، وليست المشاريع الصغيرة مجدية اقتصادياً للبنك الأفريقي للتنمية. لكن يوجد العديد من البرامج الأخرى التي تعنى بهذا المستوى من الاستثمارات. وقد دخلت المنظمات غير الربحية إلى هذه السوق بصناديقها الخيرية التي تمنح قروضاً بدون أي فوائد أو رسوم، أما نحن فنحاول جذب كبار المستثمرين."

والجدير بالذكر هو أنه وخارج إطار الحديث عن المستثمرين الدوليين، ثمة قضايا كثيرة يواجهها الصوماليون اليوم تفتقر إلى قوانين ترعاها، وخصوصاً قضية حقوق الملكية التي تشكل إحدى أكبر التحديات المحلية التي تتم مواجهتها، لا سيما بعد أن فرّ عدد كبير من الصوماليين من بيوتهم فجاء آخرون وسكنوا فيها أو قاموا ببيع أو شراء بيوت لا يملكونها فعلاً. لذا، فإن الإصلاح في مجال حقوق الملكية لا يؤهل الحكومة لدعم شعبها فحسب، بل إنه يتيح أمامهم إمكانية الازدهار والاستفادة من الموجودات التي اكتسبوها بعرق جبينهم.

"لم تعد الصومال في حاجة إلى مساعدات وإنما إلى مستثمرين مستعدين لاستخدام رؤوس أموالهم وخبرتهم لإعادة بناء الاقتصاد الصومالي." هذه هي العبارة التي تكررت خلال المناقشات. وكما رأينا في مثال علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة بالصومال، يمكن لعملية الانتقال هذه أن تتم تدريجياً.

في هذا الصدد، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم المساعدات مباشرة من خلال الحكومة الاتحادية بدلاً من صرف الأموال في الصناديق الدولية. يغطي جزء كبير من هذه المساعدات كلفة الحصول على المياه العذبة، إلى جانب كلفة المستشفيات والمدارس ومراكز الشرطة في جميع أنحاء الصومال. كما وتم تخصيص مبلغ إضافي وقدره 10 ملايين درهم إماراتي لعملية الإعمار، على أن تتولى الحكومة الصومالية إنفاقه في المجالات التي تجدها مناسبة. وستعمل محطات الرادار في اليمن التي دفعت دولة الإمارات ثمنها على تأمين التغطية للأمن الصومالي. وتعتبر دولة الإمارات أنه يجب تسليم المشاريع لشركات تحظى بدعم الحكومة بغية ضمان إنجازها بنجاح. فإذا تولت منظمة إماراتية تنفيذ مشروع ما في الصومال، فمن المؤكد أنها ستحظى بدعم كامل من الحكومة. وإذا فشلت في إنجازه، عندئذٍ، تحرص الحكومة على تسليمه لطرف قادر على إكمال المهمة. واليوم، تقدّم الدولة الإماراتية الدعم المباشر للشركات الإماراتية العاملة في الصومال. كما أن الحكومة تمنحها الإعانات نظراً للمجازفة التي قامت بها بالعمل في الصومال، فتمكن بذلك من الاستمرار في العمل مزودة الصوماليين بالسلع والخدمات اللازمة. وعلى صعيد التواصل بين الدولتين، تعمل دولة الإمارات مع الحكومة الاتحادية بشكل وثيق لبناء البنية التحتية والمؤسسات اللازمة لقيام أي سفارة بمهامها، وهو هدف سيكون له تأثير كبير على الأنشطة التجارية.

واعتباراً من اليوم، تسعى الحكومة الصومالية إلى إقرار قانون استثمار يحمي المستثمرين، لكنه لا يزال مشروع قانون. ويُشار إلى أن كل مستثمر يجازف ويدخل السوق في المراحل الأولى قد يحصل على فوائد وامتيازات تفوق تلك التي يحصل عليها سائر المستثمرين. أما القطاعات التي تشكّل مجالات تركيز رئيسية في الصومال فتشمل قطاع الموانئ والمطارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT). كما يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك القطاعين ذات التأثير الأكبر على المدى القصير.

وتجدر الإشارة إلى أن البنية التحتية والطاقة هما من الاحتياجات الأساسية لتأمين بيئة عمل مجدية. وأكد أحد المشاركين قائلاً: "تشكّل البنية التحتية للموانئ والمطارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات البوابة التي تُدخلنا إلى العالم وهي تتمتع بأهمية استراتيجية. لذا، لا بد من إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في قطاعي البنية التحتية والطاقة."

أما في ما يتعلق بالقطاع المصرفي، فقط تم إحرار تقدم كبير في هذا المجال. وبحلول العام 2015، سيكون للبنك المركزي الصومالي فروع في جميع المدن الصومالية الرئيسية، وفي نيروبي وتنزانيا ودبي خلال السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. "نحن نحاول سد الثغرات لتسهيل عملية إنشاء نظام دفع وطني. كما أننا نحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نموذج شراكة يشمل 25 قطاعاً؛ سيتولى البنك تنفيذ العمل داخل الصومال بالنيابة عن شركائه الدوليين وسيتمثل معظم المخاطر."

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من السكان المحليين يملكون أموالاً نقدية جاهزة للاستثمار، لكنهم يخشون القيام بهذه الخطوة نظراً لغياب الأنظمة التي ترعى هذا النوع من الأعمال؛ أما الخطر الأكبر فيتمثل بعدم وجود ضمانات لدى البنوك مثل تلك التي تقدمها هيئات مثل المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع (FDIC). "تعتمد مؤسسات القروض الصغرى التي تقوم بجمع الأموال أنظمة مختلفة عن تلك التي تعتمدها المؤسسات المعنية بصرف الأموال فحسب، لكننا نرجو أن يتم وضع هذه الأنظمة قريباً". وعلى الرغم من هذه العقبات، أدركت مؤسسة (One Earth Future) وهي المنظمة الأم لمؤسسة "محيطات وراء القرصنة" (Oceans Beyond Piracy) والتي تضم شركات القطاع الخاص، الحاجة إلى وضع نموذج عمل ينافس امتهان القرصنة. لذا، تم وضع برنامج "شراكة" (Shuraako) بهدف تميم هذه المهمة من خلال تحديد الجهات القادرة على إضافة قيمة إلى الصومال وإدارة التنفيذ خلال فترة الاستثمار وما بعدها بالنيابة عن مستثمرين من طرف ثالث. "لدينا حضور على الأرض وهو حضور خجول بعد مرور أكثر من سنة. إنه يهيئ الشعب الصومالي في الشتات لمعرفة المجال الذي يودون الاستثمار فيه."

وقد ثبتت فعالية حث السكان المحليين على الاستثمار في أنفسهم من خلال بذل جهود بمبادرة من المجتمع المحلي وبدعم من النروج ترمي إلى تعزيز الأمن وتحفيز النمو الاقتصادي في الوقت نفسه. فلدى جمعية مالكي السفن النرويجية (Norwegian Ship Owners Association) حوالي 100 سفينة تبحر يومياً في المنطقة الشديدة المخاطر قبالة سواحل الصومال، وبالتالي من مصلحتها أن يتم إرساء الأمن في هذه المنطقة. وقد قامت النروج بدعم مشروع بونتلاندي الذي تم بموجبه تقديم تدريب مهني لقرصنة سابقين وردع قرصنة محتملين، من خلال رسائل لاسلكية، عن المشاركة في أعمال قرصنة. أبصر هذا المشروع النور بمبادرة من المجتمعات المحلية في العام 2009 ويتمويل من الحكومة النرويجية وكيانات القطاع الخاص. "هناك حاجة واضحة إلى مشاريع من القمة إلى القاعدة، لكن المبادرات المحلية هي التي ستحرك عجلة التنمية الاقتصادية في الصومال. ويتمثل التحدي الأكبر بضمان النقاء المسارين في منتصف الطريق."

يجب أن تكون الحكومة قادرة على بناء الثقة في قيادتها وفي نظام الحوكمة على حد سواء. فبدون هذه الثقة، سيكون من الصعب القيام بأي استثمار. ووفق استنتاجات مؤتمر القمة 2014 الذي انعقد مؤخراً في دبي حول موضوع الاستثمار في الصومال، إن الموانئ والمطارات والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) هي البوابات التي تفتح الصومال على العالم، وتم التشديد على أهميتها الاستراتيجية. كما تم الاعتبار أن لتنمية الصناعة الزراعية والثروة الحيوانية التأثير الأكبر على العمالة، إلى جانب تنمية قطاع صيد الأسماك وتعزيز سوق استهلاك السمك محلياً.

الموانئ: "يجب علينا التغلب على بعض التحديات الرئيسية التي تتم مواجهتها في عمليات الموانئ في الصومال. ويجب أن نتذكر أن الصومال أصيبت بسكتة دماغية ويلزمها وقت لتعافي." لذا، من الضروري تطبيق نظام حوكمة يتسم بالشفافية ويحد من فرص الفساد لبناء الثقة بأن الحكومة مستعدة للقيام بالتغييرات اللازمة في قطاع الموانئ وفي أنظمة جميع القطاعات. "لا يتعلق الأمر بالثقة في القيادة وإنما بوضع نظام يعمل بمعزل عن القادة. يجب أن يكون الناس قادرين على الثقة بالنظام أولاً. فمن السهل على القادة أن يفسدوا النظام المعمول به حالياً."

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يتيح هذا القطاع فرصاً رئيسية كونه يضم العدد الأكبر من العمال في البلاد. لكنه كان يعمل بدون إطار سياسي أو مبادئ توجيهية تنظيمية. وإنما يمكن تنظيمه ببساطة عبر وضع سياسات ربط بيني نتيج لمنفذيها فرصة تقاسم عبء البنية التحتية، وتزيد جودة الخدمة للمستخدمين النهائيين، وفي النهاية، تحرر رؤوس الأموال للاستثمار في المجالات التي تعزز قدرة القطاعات على التوظيف.

صيد السمك والزراعة: هذان هما مجالاً الاستثمار ذات الاستجابة السريعة. المطلوب هو بنك مركزي صومالي يعمل بشكل فعال بما يسمح بإدخال خدمات مصرفية خاصة لإقراض الأثرياء وإدارة استثماراتهم ويخلق البيئة المناسبة للتعاون والاستثمار الدوليين. "70% من الأراضي الصومالية صالحة للزراعة، ما يعني أنه يمكن لعائلتين تقاسم أرض زراعية مساحتها 70 هكتاراً، فتوفر لهما إمكانات هائلة. فقطاع الزراعة وحده يجعل الشعب الصومالي ثرياً جداً، لا سيما وأن الزراعة تؤمن 65% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الصومالي. لذا، يكفي أن يتم وضع هيكلية صلبة للقطاع الزراعي لكي يتم القضاء على خطر انتشار المجاعة في الصومال. وأجمع عدد من الخبراء المشاركين في الاجتماع على أنه من الأفضل أن يقوم المستثمرون الأجانب بالاستثمار في قطاع الزراعة وأن يضعوا الأمر ضمن أولوياتهم. فالصومال في حاجة إلى قدر كبير من المساعدة لخلق ثقافة وصناعة صيد أسماك قوية ومجدية. ويجب وضع مسارين في هذا الإطار: الأول يحركه الاستهلاك

المحلي والمشاريع المحلية، أما الثاني فيحركه المستثمرون الدوليون وشركات صيد الأسماك. فالأسماك هي خير مثال على المنتجات الصومالية التي يمكن تسويقها بشكل أفضل، مع أن صيد السمك غير المشروع لا يزال يشكّل مصدراً كبيراً للقلق.

الطاقة: لطالما كانت الطاقة متوافرة بفيض في الصومال ويثنى أقل مما هي عليه في أي دولة أخرى في المنطقة. لكن المشكلة تكمن في نوعية هذا المنتج الذي لا يستوفي عادةً المعايير التي تسمح ببيعه بسهولة في السوق الدولية. "إن استهلاك الوقود متدنٍ نسبياً محلياً، لكن تم تسجيل نمو كبير في هذا المجال. فأمام سوق بيع السيارات فرصة كبيرة للنمو مع ازدهار الاقتصاد. كما أن الطلب على نوعية أفضل من الوقود سيزداد مع ارتفاع نسبة شراء السيارات الجديدة."

VIII. استنتاجات وتوصيات

تم اختتام الاجتماع بتعليقات أخيرة قام بها رئيس الجلسة الذي أعلن أنه تم اختيار التوقيت والإطار المناسبين لتنظيم هذا الاجتماع تحت عنوان "بيئة الأعمال، والإصلاح التنظيمي، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية للاستثمار في الصومال"، لكن الأهم من ذلك هو أنها تناولت المجالات الرئيسية للاقتصاد الصومالي التي تستلزم دراسة أكثر شمولية. وأكد رئيس الجلسة أن الوعي على ثقافة الشعوب الصومالية من حيث اتحادات القبائل وبنيتها مهم لفهم المتطلبات الحالية والمستقبلية. كما أنه شدد على ضرورة قيام الصوماليين بمساعدة القوى الإقليمية والجهات الفاعلة العالمية على فهم وجهة نظرهم التي تؤيد اعتماد الإصلاحات الاقتصادية مع الحفاظ على الخصائص المحلية.

على ضوء المذكور أعلاه، تم استخلاص التوصيات الآتية:

- التشديد على الدور الإيجابي للشعب الصومالي المغترب في الاستفادة من الاستثمارات والخبرات وبناء القدرات الاقتصادية في الصومال؛
- أهمية الأمن والاستقرار في الصومال، وخصوصاً للمستثمرين ورجال الأعمال المحتملين؛
- الحاجة إلى بنك مركزي قوي وإلى مزيد من الشفافية في ما يتعلق بالتدفقات المالية وذلك بهدف تعزيز ثقة المستثمرين؛
- الحاجة إلى بنك مركزي يتولى تنظيم الأعمال المصرفية والمعاملاتية كافة؛
- الحاجة إلى تشريعات منقحة في المجال المالي للحكومة بهدف ضمان المساءلة والتنظيم؛
- ضرورة بذل جهود جماعية لتقييم الاقتصاد الصومالي بهدف وضع أفضل السياسات النقدية والقيام بأفضل إصلاح نقدي؛

- الحاجة إلى وضع أنظمة قوية وشفافة وإلى حوكمة جميع القطاعات، بما في ذلك الموانئ، بهدف تفادي الفساد؛
- الحاجة إلى تعزيز الثقة المؤسسية بين القيادة الصومالية وشعبها؛
- تطوير مناهج وبرامج في وقت واحد (من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة) بهدف التصدي للقرصنة البحرية؛
- التشديد على التأثير الإيجابي لتنمية الأعمال الزراعية وصيد الأسماك والثروة الحيوانية على العمالة؛
- ضرورة وضع سياسات ربط بيني داخل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) بهدف زيادة فرص العمل؛
- التشديد على ضرورة وضع قوانين شاملة حول الملكية للمجتمعات المحلية، وقوانين متعلقة بالمستثمرين لرجال الأعمال القادمين من الخارج؛
- الإجماع على ضرورة تحسين البنية التحتية الوطنية: الموانئ، والمستشفيات، والمطارات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، وإمداد الطاقة، وغيرها؛
- ضرورة التواصل المستمر والمشاركة الفعالة في صنع القرار بين الأطراف كافة في الصومال، وخصوصاً رجال السياسة ورجال الأعمال والعلماء؛
- ضرورة إشراك الشباب الصومالي في الحياة السياسية والاقتصادية الصومالية بكافة أطيافها كونهم يمثلون جيل المستقبل من القادة؛

IX. الخطوات المقبلة

"بلغت القرصنة في البحر أدنى مستويات لها خلال ست سنوات مع تسجيل وقوع 264 هجوماً في جميع أنحاء العالم في العام 2013، ما يوازي انخفاضاً بنسبة 40% بعد أن بلغت القرصنة الصومالية ذروتها في العام 2011. وتجدر الإشارة إلى أنه قبالة السواحل الصومالية تحديداً، تم الإبلاغ عن وقوع 15 حادثاً في العام 2013، بعد أن كان عدد هذه الحوادث 75 في العام 2012 و237 في العام 2011." (غرفة التجارة الدولية ICC - المكتب البحري الدولي IMB). هذه أخبار سارة حتماً تبين أن الإسهامات الإقليمية والدولية والجهود المبذولة على مدى السنوات الأخيرة - والتي شاركت فيها دولة الإمارات العربية المتحدة بنشاط - والتي تمثلت بتقديم المساعدات، وتسيير دوريات في مياه المحيطات، والمحاكمة، والدفاع أثبتت فعاليتها. وبالتالي، يجب التشديد في الوقت الحالي وفي المستقبل على الانتقال من معالجة جذور القرصنة عن طريق منع هذه الظاهرة وذلك من خلال دعم السلام والتنمية (اجتماعياً واقتصادياً) على الأرض. فضلاً عن ذلك، يجب على النهج المتبع للتصدي لمشكلة القرصنة وقيادة البلاد بفعالية على درب الانتعاش والتنمية الاقتصادية والسلام المستدام أن يشمل ما يلي: تركيز والتزام في القيادة، وتشريعات شفافة، وهيكلية حكومية صلبة، وشراكات متينة مع القطاع الخاص، والمشاركة المجتمعية، والحوار المدني والثقة.

وسيتم العمل خلال الاجتماع المقبل الذي من المقرر أن يعقد في 26 أغسطس، 2014 على ضوء التوصيات والدروس المستفادة في الاجتماع الأول. وسيشدد الاجتماع الثاني على فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى المشاركة المجتمعية والدبلوماسية النظيفة والمقنعة. في هذا الحدث التالي، سيجتمع الفرقاء من جديد لمناقشة المزيد من الأمور التي تحتاج إليها الصومال، وقياس التقدم المحرز، وتقديم مدعويين جدد، مع التشديد على تمكين الشباب الصومالي وعلى المهارات القيادية. وتكمن أهمية اجتماعات مماثلة ونجاحها في كونها تتم ضمن إطار مفتوح ومريح، وفي تشديدها على الحوار والنقاش؛ الأمر الذي يتيح فرصة للحصول على ردود فعل دقيقة. والأهم من ذلك كله هو أن الاستنتاجات والنتائج المتأتية عن الاجتماع ستكون موضوع نقاش خلال مؤتمر مكافحة القرصنة المقبل الذي ستقيمته دولة الإمارات العربية المتحدة في فصل الخريف والذي سيجمع عدداً من صنّاع القرار من الصومال والخارج، وممثلين عن الحكومات وقطاع النقل البحري إلى جانب المجتمع الدولي - وهم أناس قادرين على تسهيل عملية التغيير.